

با يدن يلحس تعهّداته: صفقـة سلاح مليـونـيـاتـان للـسـعـودـيـة



hourriya-tagheer.org

في أقل^٣ من أسبوع، وافقت الإدارة الأمريكية على صفقة^٤ سلاح للسعودية بحجّ^٥ دعم «دفاع» المملكة عن أراضيها. وإذا كان من غير المستبعد ارتباط الصفقة^٦ين بمسألة التجاذب حول أسعار النفط بين الحليفـين، فإن سياقـها المتـزاـمـنـ أيضاً مع زيارة المـبعـوثـ الأمـيرـكيـ إلىـ الـيـمـنـ، تـيمـوـثـيـ لـينـدرـكـينـغـ إلىـ الـمنـطـقـةـ، يـطـرـحـ عـلـامـاتـ استـفـهـامـ حولـ ماـ إنـ كـانـتـاـ منـدرـجـتـينـ فيـ سـيـاقـ سـعـيـ واـشـنـطـنـ إـلـىـ إـنـقـاذـ حـلـفـائـهاـ فـيـ جـبـهـةـ مـأـربـ الـيـمـنـيةـ

من خارج سياق العلاقات المتدهورة بين إدارة جو بايدن، وولي العهد السعودي محمد بن سلمان، والتي ازدادت تدهوراً أخيراً بسبب تحويل واشنطن الرياض مسؤولية ارتفاع أسعار النفط، جاء إقرار الإدارة صفقة^٧ سلاح أمـيرـكيـتـينـ للـسـعـودـيـةـ تـبـلـغـ قـيمـتـهـماـ مجـتمـعـتـينـ 1.15ـ مـلـيـارـ دـولـارـ. اللـافتـ أنـ الصـفـقـةـينـ

المذكورَيْن تترافقان مع تطوّرات متتسارعة على جبهة مأرب اليمنية الغنية بالنفط والغاز، حيث سيطرت قوات الجيش و«اللجان الشعبية» على كامل مديریات المحافظة، باستثناء مديرية مأرب، الواقعة ضمنها مدينة مأرب (مركز المحافظة)، ومديرية الوادي، لتقرب بذلك من إلحاقي هزيمة استراتيجية بالتحالف السعودي - الإماراتي وداعميه الغربيين، في الحرب الدائرة منذ ستّ سنوات ونيف، وهو ما قد يفسّر إرسال المبعوث الأميركي إلى اليمن، تيموثي ليندركينغ، إلى المنطقة، حيث صارت زياراته تقتصر على الأوقات التي تشعر السعودية فيها بأنها أصبحت في الزاوية، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه. تفسير آخر مكمّل أو موازٍ لإقرار الصفتَيْن اللتين ما زالتا تحتاجان إلى موافقة الكونغرس الأميركي لتنفيذهما، وهو ما تحدّث عنه وزير النفط السعودي، عبد العزيز بن سلمان، الذي قال تعليقاً على تقرير لوكالة «بلومبرغ» عن أن زيادة الـ400 برميل على الإنتاج في كانون الأول المقبل، تُعتبر رفصاً لمطالب بايدن، «إننا نسقنا الرفع التدريجي مع أميركا، والأزمة بسبب نقص الغاز والفحام وليس النفط».

وكانت وزارة الدفاع الأميركية أعلنت أن وزارة الخارجية أبلغت، أول من أمس، الكونغرس موافقتها على صفقة بقيمة 650 مليون دولار، تشمل بيع السعودية 280 صاروخ جو - جو متعدد المدى من نوع «إيم-120 سي»، «تُستخدم للأغراض الدفاعية، ولا يمكن استخدامها لمحاجمة أهداف على الأرض، وتتماشى تماماً مع تعهّد الإدارة بالمشروع في الدبلوماسية لإنهاء الصراع في اليمن». ويأتي هذا الاستدراك الأخير لتفادي انتهاك إدارة بايدن قرارها وقف بيع الأسلحة الهجومية للمملكة، والذي اتّخذته بسبب حرب اليمن بالذات وقتل الصحافي جمال خاشقجي. وقال الناطق باسم الوزارة إن الهدف من خطوة الإدارة هو إعادة ملء مخزون السعودية القائم بالفعل، «انسجاماً مع تعهّد الرئيس جو بايدن بعدم الدفع عن الأراضي السعودية»، في إشارة واضحة إلى المسيدَّرات والصور التاريخ التي تُطلق من اليمن. لكن الصفقة لا تتّسق بالقطع مع التهديدات التي أطلقها بايدن قبل أيام باتخاذ عقوبات ضدّ السعودية من دون إعلان مسبق، إذا لم تستجب لمطالب زيادة إنتاج النفط في «أوبك» للجم ارتفاع أسعار الوقود والسلع، والذي أصبح تداعياً له محسوسة لدى الأسر الأميركيّة، وهو ما أثار سخطها على الإدارة، كما صارت تهدّد تعافي الاقتصاد الأميركي الخارج من أزمة «كورونا» وتحفيزها التريليونية.

وهذه الصفقة هي الثانية لل سعودية في ظلّ إدارة بايدن؛ إذ كانت وزارة الخارجية الأميركيّة أخطرت الكونغرس، الأسبوع الماضي، بموافقتها على صفقة لخدمات الدعم العسكري تصل قيمتها إلى 500 مليون دولار. وقالت الوزارة، في حينه، إن «الصفقة المقترحة ستدعم أهداف السياسة الخارجية والأمن القومي للولايات المتحدة بالمساعدة في تعزيز أمن دولة صديقة تطلّ قوّة مهمّة للاستقرار السياسي والنموّ الاقتصادي في الشرق الأوسط». لكن الاتفاق الذي يشمل دعم الصيانة المستمرة لمجموعة واسعة من طائرات «الهيكلووتر»، ومنها أسطول مستقبلي من طائرات «سي.إيه-47 دي شينوك»، يخالف تعهّد بايدن، بحسب

خبراء عسكريين، لأن تلك الطائرات هجومية (تُستخدم في إطلاق صواريخ «إيه-120 سي»). ولتبين ذلك، ادعَّت الوزارة أن هذه الصفقة ستوفِّر أيضًا حماية للجنود الأميركيين، وأكثر من 70 ألف مواطن أمريكي يعملون في المملكة. لكن صحيفة «الغارديان» البريطانية نقلت عن المدير في «المشروع من أجل ديمقراطية الشرق الأوسط»، سبُّت بايندر، القول: «في اعتقادِي أن هذه الصفقة تخالف سياسة الإدارة الأميركيَّة. وهذه المعدَّات يمكن قطعًا استخدامها في عمليات هجومية. لذا أرى أن الأمر يمثل مشكلة». أمًّا الخبير في كلية الحقوق في جامعة كولومبيا، طوني ويلسون، فيرى أن اتفاق صيانة طائرات «الهليكوپتر» يدعم العمليات العسكرية السعودية في اليمن. والجدير ذكره أخيرًا أنه ما زال يمكن للكونغرس اعْتراض الصفقةَين خلال مهلة ثلاثةِ ثلاثين يومًا من إخطاره بموافقة الجهات الحكومية المعنية على كلٍّ منها.